

# روسيا تثبت أقدامها بقوة في شرق أفريقيا وغربها

## موسكو تستبِق التحركات الغربية للاستفادة من مشاريع الغاز في القارة السمراء

لا تتوقف روسيا عن مقارنة الوجود الغربي عبر تعزيز حضورها في أفريقيا، وتعمل بكل قوة على أكثر من صعيد سياسي وعسكري واقتصادي ليكون ذلك الحضور مكثفا ومتنوعا وذا أقدام راسخة يمكنها من فرض نفسها كقوة عالمية يصعب تجاهلها في صراعات المصالح المتشابكة.



أحمد جمال  
صحافي مصري

تعمل روسيا على مضاعفة أنشطتها العسكرية في عدد من دول القارة الأفريقية، بالتزامن مع زيادة معدلات التوتر على حدودها باتجاه أوكرانيا مع توالي إطلاق تحذيرات عديدة باتجاه حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعدم إرسال قوات إلى حدودها، بما يشي بان موسكو لديها رغبة لتكون المواجهة مع الغرب بعيدة عن جغرافيتها السياسية المباشرة لتأخذ شكل الصراع الاستراتيجي على مناطق النفوذ الغربية التقليدية في بعض ربوع القارة الأفريقية والمناطق الحيوية فيها والتي تشكل أهمية قصوى لقوى غربية مهمة. وقعت روسيا في 23 من يونيو الماضي اتفاقية للتعاون العسكري مع موريتانيا على هامش فعاليات مؤتمر موسكو التاسع للأمن الدولي، في الوقت الذي تتصارع فيه ضغوطا حثيئة على السودان لتفعيل اتفاق يقضي بإنشاء قاعدة عسكرية على ساحل البحر الأحمر، مع استمرار حضور عناصر عسكرية واستخباراتية تابعتها لها في أفريقيا الوسطى وليبيا، وتستعد للتدخل على خط التطورات المتقلبة في مالي.

### تأمين النفوذ

تسعى موسكو لتأمين نفوذها المتصاعد في أفريقيا عبر تعزيز حضورها في مناطق تشكل منافذ رئيسية لحدود القارة السمراء، ما يجعلها تصر على إيجاد موضع قدم عسكري لها في شرق القارة من خلال قاعدة "فلامنغو" في السودان، إلى جانب حضور غربي في المقابل من خلال موريتانيا، وتربط بينهما بحضور عسكري لافت في دولة أفريقيا الوسطى، فضلا عن نفوذها الحالي وسط ليبيا من خلال قوات فاغنر التي تقول تقارير غربية إنها تدعم قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر.



نييل رشوان  
تعزيز الوجود الروسي في أفريقيا للرد على التحركات الغربية

محمد الداوبولي  
العقوبات الغربية تفتح أمام الدول الأفريقية سوق السلاح الروسي

محمد تورشين  
موسكو تتحرك في أفريقيا من منطلقات مختلفة عن الصين

تستهدف موسكو من وراء التحركات الجديدة أن تصبح أكثر قدرة على تثبيت حضورها في مواجهة المصالح الغربية في أفريقيا التي بدأ نفوذها يتراجع تدريجيا، لتشكل مصدر قلق جديد لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تلك المناطق بما يخفف الضغوط عليها وعلى أمنها القومي بصورة مباشرة، وتسعى ليكون هذا الحضور مكثفا ومتنوعا وذا أقدام راسخة تمكنها من فرض نفسها كقوة عالمية يصعب تجاهلها في صراعات المصالح المتشابكة.

ويرى مراقبون أن تحركات موسكو وعقدتها أكثر من 20 اتفاقية تعاون عسكري مع بلدان أفريقية منذ العام 2015 مقارنة بربع معاهدات للتعاون العسكري في القارة ذاتها قبل هذا التاريخ، يبرهن على أنها انتقلت إلى



### نظرة روسية مغايرة لأفريقيا

وأكد الخبير الأمني السوداني الفريق أحمد التهامي أن روسيا دخلت على خط المنافسة مع فرنسا في غرب القارة الأفريقية، ويشكل وجودها في موريتانيا مقامة لإيجاد منطقة نفوذ لها على المحيط الأطلسي. كما أن وجودها في منطقة فزان النفطية جعلها تفرض نفسها رقما مهما في الأزمة الليبية، وهو ما يدعم تحركها بغالبية على البحر المتوسط، ونجاح محاولات ترسيخ حضورها على البحر الأحمر من خلال قاعدة "فلامنغو" في السودان.

وأحال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي مشروع الاتفاق الموقع مع الخرطوم لإنشاء مركز لوجستي للأسطول الروسي على ساحل السودان في البحر الأحمر لمجلس الدوما، وانتدب نائب وزير الدفاع نيقولايف بانكوف ممثلاً عنه في مجلسي الدوما والاتحاد الروسيين للتصديق على الاتفاق. بالتوازي مع الضغوط التي يمارسها على السودان يقضي بوتين في طريق بناء قاعدة دعم لوجستي في ميناء عنه وميناء مصوع في إريتريا اللذين يقعان على البحر الأحمر، ورغم أن الهدف المعلن من الاتفاق بين موسكو وأسمره إنعاش التجارة والاقتصاد بين البلدين، لكن أينما يسمحان لروسيا في كل من إريتريا والسودان يجمع المعلومات والتدخل في الملاحة البحرية التي تمر من خلال البحر الأحمر إلى البحر المتوسط وبحر العرب.

وأضاف التهامي في تصريح "العرب" أن ما يساعد موسكو على التمدد في مواقع استراتيجية في شرق القارة وغربها أن عددا من الدول الأفريقية يتقبل هذا الحضور لأن الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من الدول الغربية لم يستطيعوا تقديم الدعم المطلوب للشعوب الأفريقية وقادتها، وبدت العلاقة وكأنها بين طرف يحاول أن يملئ شروطه ودول أخرى ضعيفة ليست لديها القدرة والإرادة على مجابهة هذه الضغوط، ومن ثم فإن الوجود الروسي أعطى قدرا من التوازن.

### وجود عسكري أقوى

تستفيد روسيا من تصاعد حدة الخلاف الصيني - الأمريكي الذي انعكس سلبا على جهود مواجهة الإرهاب ومحمد بخاري في العام 2016، لافتا إلى أن الحكومة النيجيرية استكملت خطط تجسيد هذا المشروع الكبير. ويمر المشروع الضخم عبر مسار خط أنابيب الغاز لغرب أفريقيا القائم ويستفيد منه 11 دولة في غرب أفريقيا، وسيتم تشييده على عدة مراحل ليستجيب للحاجات المتزايدة للدول التي سيعبر منها وصولا إلى أوروبا خلال 25 سنة القادمة. ويرجح متابعون أن تكون اتفاقية التعاون العسكري مع موريتانيا في شكل أطر تدريبية ومساعدات عسكرية ما سيعزز من الحضور الروسي في منطقة غرب أفريقيا، لاسيما في ظل الأزمة السياسية التي تمر بها مالي. وقد يفتح الاتفاق الأخير الذي وقعته مع

موريتانيا باحتمال وصولها إلى البلد الذي يشهد تعقيدات واضطرابات في المشهد السياسي. وأشار الباحث في الشأن الأفريقي محمد الداوبولي إلى أن قرارات حظر تصدير الأسلحة من جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أو الصادرة عبر عقوبات دولية مفروضة على الدول الأفريقية يجعل من المنطقة سوق سلاح راجحة وتصبح مفتوحة أمام روسيا، بالتالي فهي تروج لمنجاتها العسكرية في أفريقيا من خلال دعمها لبعض الحكومات التي استطاعت استمالتها لتدين بالولاء إليها. وتعتبر موسكو المصدر الرئيسي لعدد من دول القارة، وتسيطر على نسبة 37.6 في المئة من سوق السلاح في أفريقيا، وتأتي بعدها الولايات المتحدة بنسبة 16 في المئة وفرنسا 14 في المئة والصين 9 في المئة، وتظل الجزائر أكبر زبون للسلاح الروسي في القارة، وبعدها مصر والسودان وأنغولا، ووقعت موسكو اتفاقية أمنية مع القاهرة في 2017 للحصول على تسهيلات عسكرية متبادلة.

وأكد الداوبولي "العرب" أن التوجه بشكل فاعل ناحية الغرب يستهدف توفير الدعم اللوجستي لحلفاء موسكو القادمين في تلك المنطقة سواء أكان ذلك في موريتانيا أم مالي، إلى جانب تأمين المصالح الروسية من أي أخطار تشكلها فرنسا الساعية لاستعادة نفوذها ونظرتها إلى موسكو على أنها اقتحمت حديثتها الخلفية دون استئذان.

ويتوقع مراقبون أن يتطور التعاون العسكري مع موريتانيا إلى إنشاء قاعدة عسكرية هدفها موازنة الوجود العسكري الفرنسي في السنغال وكوت ديفوار، كرد فعل على الحملة التي شنتها باريس مؤخرا ضد وجود المارين العسكريين الروس في دولة أفريقيا الوسطى وكان من نتائجها أيضا تجميد العديد من الاتفاقيات المهمة بين البلدين. وأوضح الخبير السوداني في الشؤون الأفريقية محمد تورشين أن موسكو تتحرك في أفريقيا من منطلقات مختلفة عن التي تنذهب إليها التحركات الصينية التي وسعت انتشارها من منظور اقتصادي يمهّد للسيطرة على المواد الخام من المعادن ليشكل ذلك دفعة قوية لاقتصادها الوطني، كما أنها تختلف عن التحركات الأمريكية التي ترسخ حضورها على أسس مكافحة الإرهاب، وتستفيد من أخطاء فرنسا التي تدعم المعارضة وتزيد من تقوية جماعات على حساب الغالبية العظمى من المواطنين.

وتشدد في تصريح لـ "العرب" على أن موسكو ليست بحاجة إلى مواد خام ولديها ما يكفيها من موارد داخلية، وأسست تحالفاتها مع القادة المتعاطفين للاستمرار في السلطة داخل القارة، ولديها الفضل في حسم كثير من المعارك لصالح تلك الأنظمة وتقدم إغراءات كثيرة للأنظمة السياسية عبر صفقات السلاح من دون شروط مسبقة مثلما الحال مع الدول الغربية التي تربطها باوضاع حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

## وكان فرنسا لم تمر من هنا: منطقة الساحل تحت سيطرة الجهاديين

بعضها وخصوصا مدرعات برنامج "سكوربيون" المترابطة بواسطة نظام معلومات حول القتال. ويقول الجنرال تييرى بوركار الذي سيصبح خلال أيام رئيس أركان القوات المسلحة الفرنسية إن "طبيعة الصراع تتغير والدول أعادت تسليح نفسها ولم تعد تتردد في استخدام القوة لفرض إرادتها". وأضاف في تصريحات سابقة "اليوم يتراوح مستوى الاستخدام في قطاع الساحل والصحراء بين 1000 و1200 رجل، لكن عددا (...) ستندلع الحرب على مستوى كتاب وفرق، أي ما بين 8 آلاف و25 ألف رجل"، لكن الوضع الآن على الأرض يختلف. كما تأتي هذه الخطوة بعد سنوات من الانتقادات بأن العملية العسكرية الفرنسية هي مجرد تكرار آخر للحكم الاستعماري، لكن التحول يحدث وسط تفاقم الأزمة السياسية والأمنية في المنطقة، وفي مايو تعرضت مالي لانقلابها الثاني في تسعة أشهر.

ويقول العقيد ستيفان جوفيرنت، قائد كتيبة في المهمة الفرنسية الأخيرة التي يطلق عليها اسم "كوتوكوس" واستمرت أسابيع في شمال مالي، "لقد شاهدنا العدو الذي يحاول فرض الشريعة، ويمنع الأطفال الصغار من لعب كرة القدم وفرض قواعد اللباس". وأظهر سكان محليون تعرضوا لصدسات نفسية ندوبا على اكتافهم وظهورهم من الجلد الذي تعرضوا له بعد أن رفضوا الخضوع لسلطة الجهاديين.

## الفرغ الأمني سيرفع من وتيرة هجمات الجماعات الإرهابية ضد القوات المحلية في جميع أنحاء منطقة الساحل الأفريقي

وعلى الرغم من أن المسؤولين في حكومة مالي قد تمكنوا من العودة إلى بعض البلدات التي اجتاحها الجهاديون، إلا أنه للمرة الأولى منذ سنة 2012 وردت تقارير عن بتز متطرفين لايدي للصوص المشتبه بهم لمعاقتهم بما يتماشى مع قانون الشريعة الذي فرض في شمال مالي قبل التدخل العسكري الفرنسي.

كما حدث تصعيد في الهجمات المتطرفة في بوركينا فاسو والنيجر، مما أثار مخاوف من أن تقلص القوة الفرنسية سيخلق فراغا أمنيا في منطقة الساحل سيملؤه الجهاديون بسرعة، على غرار ما يجري الآن في أفغانستان.

ويقول ليام موريسي الرئيس التنفيذي لـ "إم.إس.ريسك ليميتد"، وهي شركة استشارات أمنية بريطانية تعمل في منطقة الساحل منذ 12 عاما، "إذا لم توضع اللمسات الأخيرة على خطة مناسبة مع وضعها موضع التنفيذ، فقد ترتفع وتيرة الهجمات على القوات المحلية في جميع أنحاء المنطقة خلال الأسابيع المقبلة، حيث يحاول الجهاديون الاستفادة من الفراغ الأمني".

وقسي حين انفقت فرنسا المليارات على حملتها ضد الجهاديين، يقول خبراء الساحل إنهم لا تخصص الموارد اللازمة لهزيمة المتطرفين، وهو ما أكد مايكل سوركين مدير البرامج العالمية في 14 نورث ستراتيجيز، وهي شركة استشارية مقرها داکار بالسنغال.



كان شيئا لم يكن